

الملك ويوقروه انتهى وخبر المتجد قوله **في** تعيين
جهة اعتبار **هـ** في ثبوت الايمان شرعا بقيد تحقق
الاتصاف به **الخلف** اي اختلاف العلماء المهور والمقرر
بجانب لا يخفي على اهل فيه يلتبس **بالتحقيق** اي
بالادلة القامية على اثبات دعوى كل فريق في تعيين
جهة الاعتبار **ف قيل** عطف على الجملة الاسمية عطف
مفصل على جمالي فقالوا اشاعة والماتريدي
ان النطق بالشهادتين وان كانت معتبرا في الايمان
لكنه **شرط** اي خارج عن ماهيته لانها التصديق فقط
والاقرار شرط لاجرا احكام الموصفين في الدنيا غير داخل
فيها لان تصديق القلب امر باطني مبهم لا بد له
من علامة ظاهرة تدل عليه لتشاطبه تلك الاحكام
بن صدق بقلبه ولم يقربلسانه لا العذر منعه
والا بالامر الثاني فهو موثوق عند الله تعالى وان
لم يكن موثقا في احكام الشرع الذي يوجب ومن اقربلسانه
ولم يصدق بقلبه كالمناقض فبالعكس حتى نطق على
باطنه فحكم بكفرها الابي فكافر في الدنيا والمعدور
موت فيها **قال** العلامة السمد والنصوص معاصرة
لهذا المنهوب كقوله تعالى اولئك كتب في قلوبهم الايمان
و**خبر** الاقرار عن حقيقة الايمان على الراجح عند
جمهور القوم **خبر** **القول** عنها عندهم يعني اذا اختلف
عند اهل السنة في الاعمال الصالحة انها شرط في الايمان
فالتارك لها وبعضها من غير استعمال واعناد ولا

شك

شك في مشروعتها ومن يموت على نفسه الكمال
فقط ولا دليل على نقله واعتبار اهل الشرع امور متخوة
في متعلقه لا يوجب نقله وللنصوص الواردة الله
على الامور والنواهي بعد اثبات الايمان كقوله تعالى
يا ايها الذين امنوا كتب عليكم الصيام وللنصوص الواردة
على ان الايمان والاعمال امران يتفارقان كقوله تعالى
ان الذين امنوا وعملوا الصالحات وللنصوص الواردة
على ان الايمان والمعاصي قد يجتمعان كقوله تعالى
الذين امنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم والاحكام على
ان الايمان شرط السبادة والشرط معاير للشرط
وذهب **المعتزلة** والخوارج الى ان الايمان هو التصديق
والنطق وسائر الطاعات والاعمال الصالحة وترك المعاصي
عطف على الاول قوله **وقيل** واخره اشارة لعدم
ارتقائه اي وقال قوم حققوا منهم الامام ابو حنيفة
رضي الله عنه وجماعة من الاشاعة ليس الاقرار شرطا
خارجا عن حقيقة الايمان **بل** هو **شرط** اي جزء منها
وركن داخل فيها دون سائر الاعمال الصالحة فالامان
على هذا السم يعنى القلب واللسان جميعا وهما الاقرار
والتصديق الجازم الذي ليس معه احتمال تقيض الفعل
محتاجين به كفاية احد هما دون الاخر اعني التصديق
والاقرار في حال التمكن والاختيار وذلك على اعتبارها
جميعا **وعلى** هذا القول من صدق بقلبه ولم يتفق
له الاقرار في عمره ولا مرة مع القدرة على ذلك